الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

الوزير

1526/MF/

02 MAI 2023

السيدات و السادة

الآمرين بالصرف لميزانية الدولة

الموضوع: مذكرة توجيه متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2024.

يندرج التحضير لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2024 في إطار مسعى تجسيد ومواصلة تطبيق الطريقة الجديدة للتسيير التي استحدثتها أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، من أجل تسيير ميزانياتي يعتمد على النتائج وضمن منظور متعدد السنوات.

يتعلق الأمر بالسنة المالية الثانية لإعداد وتنفيذ الميزانية بنمط البرنامج، والتي تعكس تطبيق التوجيهات الكبرى للسياسة العمومية المحددة من خلال الاطار الميزانياتي متوسط المدى (CBMT) 2024-2026 من جهة ، و الأحكام المتعلقة بالتحضير لقانون المالية لسنة 2024 من جهة أخرى.

تقدم هذه المذكرة العناصر الأساسية التي ينبغي أن توَجه تحضير مشروع الميزانية للسنة المعنية (2024) وتُسطر بذلك أهم التوجيهات الضرورية لإعداد الاقتراحات الميزانياتية للفترة 2024-2026.

و بناء عليه، يتعلق الأمر، على غرار السنوات المالية السابقة، بسنة مالية مبنية على منهج واقعي يمتثل لتوحيد التدابير التي قررتها السلطات العمومية لضمان التغطية المالية الدائمة للنفقات العمومية و تحفيز النشاط الاقتصادي و استعادة توازن ميزانية الدولة على المدى المتوسط، بالاستعانة بالأدوات الجديدة التي جاء بها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية و التي تسمح بضمان تسيير أفضل للأموال العمومية.

من جهة أخرى، يندرج تحضير مشروعي قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2024 ضمن ظرف يتميز بعودة استقرار الوضعية الاقتصادية مع تعزيز المداخيل المتعلقة بصادرات المحروقات مما ينبئ بانتقال نوعي وملحوظ للإنعاش الاقتصادي، مؤديا في النهاية إلى تنويع المصادر المولدة للقيمة المضافة، للثروة ولمناصب الشغل.

يعتبر هذا أكثر ملاءمة، لا سيما مع اقتران الوضع الاقتصادي الملائم بتحسن القدرة على التحكم في الأساليب والوسائل التي أدخلها الإصلاح من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

غير أن التوترات الجيوسياسية السائدة حاليا لا تزال تؤثر على الأسعار العالمية للمواد الأولية، لاسيما تلك المتعلقة بالمواد الغذائية التي تشهد ارتفاعا متواصلا، مؤثرا سلبا على توازنات حسابات وميزانية الدولة وكذا القدرة الشرائية للمواطنين.

لهذا السبب، بذلت السلطات العمومية جهودا معتبرة لتعزيز مداخيل الأسر ابتداء من نهاية السنة المالية 2021 والذي يترجم من خلال مراجعة جدول الضريبية على الدخل الاجمالي، الزيادة في أجور المستخدمين الناجم عن مراجعة شبكة النقاط الاستدلالية للسنوات 2022 و2023 و2024، تثمين منحة البطالة ورفع معاشات ومنح التقاعد لا سيما بعض الفئات الاجتماعية الخاصة.

يضاف إلى هذا، كل تعويضات أسعار المواد الأولية (مسحوق الحليب، الحبوب، الزيت الغذائي) والتي يبقى أثرها المالي على عاتق ميزانية الدولة.

تهدف هذه القرارات إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وحركية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحفيز الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وكذلك خلق مناصب الشغل وتدعيم قاعدة البنية التحتية واستكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز على المدى المتوسط.

لمواجهة ذلك، لا تزال هناك تحديات هامة ينبغي رفعها ضمن جدول أعمال بعنوان تنفيذ برنامج الحكومة خلال الآجال المتوسطة.

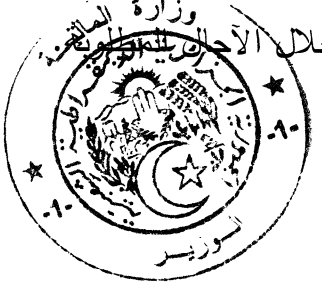

كذلك، تجدر مراعاة المعايير المتعلقة بالقدرة على تعبئة الموارد المحتملة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة باستمرار والتي لا يمكن التكفل بها إلا ضمن حدود الأرصدة المالية المرتقبة.

في الواقع، يتعلق الأمر بتفضيل تسيير أمثل للموارد قائم على النتائج ومبني على إطار نفقات متوسط المدى، من أجل تعزيز النمو المستدام خارج المحروقات وخلق مناصب الشغل والتي تعتمد على التطبيق المحكم وعلى نجاح برامج الاصلاحات الهيكلية للحكومة.

يجب أن يسمح هذا، في نهاية المطاف، بانفتاح أكبر على القطاع الخاص، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وإنتاجية المؤسسات وتقوية الاستثمار، والذي يعد فيه العنصر البشري أكثر من أساسي في ظل تزايد وتيرة التنمية الاقتصادية.

يبقى من المعلوم، أنه وبالرغم من استقرار الوضعية الاقتصادية التي تنبئ بها المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والمالية، فإنه يوصى بالحذر وبصرامة أكثر عند استشراف الالتزامات الميزانياتية، والذي يجب أن يتجسد من خلال تسيير ميزانياتي أمثل للاعتمادات وزيادة تعبئة الايرادات الجبائية وتعزيز فعالية وعدالة الانفاق العمومي.

I. ميزانية البرنامج لسنة 2024:

تم إعداد ميزانية البرنامج على أساس مخطط عمل الحكومة والاستراتيجية القطاعية المنتهجة التي تترجم السياسة العامة المتبعة، مع الحفاظ على تناسقها مع الموارد الممكن تعبئتها.

كذلك، تتم دراسة البرنامج من حيث الأهداف المسطرة ومؤشرات الأداء ذات الصلة. يجب تقييم وتبرير الاعتمادات الميزانياتية المتعلقة بها بالإضافة إلى النتائج المتوقعة وفقا لنفس تلك الأهداف.

يتم تحديد أهداف البرنامج وفقا للفعالية الاقتصادية والاجتماعية ولجودة الخدمة العمومية و/أو استعمال أمثل للموارد والوسائل. يجب أن تكون الأهداف واضحة، تمثيلية، تتناسق مع المحاور الكبرى للبرنامج، قابلة للقياس بواسطة مؤشرات الأداء لكل سنة مالية ضمن أفق ثلاثي السنوات.

تحدد مؤشرات الأداء المرتبطة بأهداف البرنامج من أجل السماح بتقييم النتائج المحصل عليها. يجب أن تكون عملية، موثوقة، يمكن التحقق منها، موثقة بشكل كاف وملائمة مع ضمان وجود صلة قوية مع الهدف.

يجب تحديد الأهداف المسطرة لكل برنامج ونشاط وكذا مؤشرات الأداء المرتبطة بها، بشكل واضح في الحجم 2 (التقرير عن الأولويات والتخطيط). ستتم مناقشة هذه العناصر التي تم تحديدها على المستوى القطاعي وفقًا للاعتمادات المخصصة لكل برنامج و نشاط أثناء المناقشات الميزانياتية مع المصالح المكلفة بالميزانية.

يجدر التذكير بأن الاعتمادات المخصصة للبرنامج يتم توزيعها وتنفيذها حسب الأنشطة، والتي تمثل التقسيم العملي للبرنامج. كما يجب تجميع الاحتياجات من الاعتمادات المصاغة لفائدة الأنشطة مع احترام التوزيع حسب البرنامج الفرعي والعنوان.

كذلك، تقوم المصالح المكلفة بالميزانية بدراسة طلبات تسجيل الاعتمادات لفائدة البرامج مع مراعاة الأولويات المحددة من طرف الحكومة والاستراتيجية القطاعية والأخذ بعين الاعتبار الظرف الميزانياتي الكلي المحدد بالإطار الميزانياتي متوسط المدى (CBMT) وإطار النفقات متوسط المدى (CDMT).

فيما يخص تسجيل البرامج، فيجب تأكيده و/أو تعديله مسبقا حسب المعايير المشار إليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 2020/12/29، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج.

بهذا الصدد، يجب أن تصاغ اقتراحاتكم مراعاة لـ:

- الاستراتيجية القطاعية لمحفظة البرامج؛
- هيكلة البرنامج التي سيتم إقرارها بشكل نهائي بعد المناقشات الميزانياتية. كل تعديل يستوجب موافقة الوزير الأول؛
- إمكانيات التقاطع بين مختلف التصنيفات: حسب النشاط، حسب الطبيعة الاقتصادية وحسب الهيئات الإدارية.
- التقسيم الوظيفي للبرامج إلى برامج فرعية يترجم تجميع الاعتمادات المرتقبة لفائدة الأنشطة التي ينبغي تنفيذها لبلوغ الأهداف المسطرة المرتبطة بمؤشرات الأداء؛

من المعلوم أنه، بالنسبة لكل برنامج، يدعى المسؤول المعين للسهر على مطابقة الأهداف المسطرة لنشاط المصالح، في إطار الاعتمادات المبلغة والمرتقبة. يقوم كذلك بإجراء حوار التسيير مع مسؤول كل نشاط (المستوى العملي للاعتمادات)، لإعداد برمجة الاعتمادات المالية للنشاط بالتنسيق مع مسؤولي الأنشطة الفرعية والقيام بتقسيم الأهداف ومؤشرات الأداء على مستوى الأنشطة الفرعية إن وجدت.

من المفروض، قد قام هؤلاء المسؤولون بالتعاون مع مسؤول الوظيفة المالية بإجراء حوار التسيير هذا من أجل برمجة الاحتياجات من الاعتمادات والمستخدمين للسنة المالية 2024 (انظر المذكرة رقم 2406/وم/م ع م/ 2023 المؤرخة في 10 أفريل 2023) .

بالفعل ، و بالاستعانة بالأدوات الجديدة المحددة في التعليمة رقم 7336 المؤرخة في 2022/10/04 المتعلقة بالنشاط، تسمح البطاقات البرمجية لمسؤولي البرامج و الانشطة على المستوى المركزي و غير الممركز بالقيام بتوزيع الاحتياجات التقديرية من الاعتمادات للسنة المالية المعنية.

في الأخير، ولتحديد الاحتياجات من الاعتمادات المالية بشكل أفضل، السيدات والسادة المراقبون الميزانياتيون على المستوى المركزي مدعوون كذلك للمشاركة في حوار التسيير من خلال تقديم الاستشارة، من الناحية المالية، لمسؤولي البرامج والأنشطة ومسؤولي الوظيفة المالية، سيما عند إعداد وثائق البرمجة هذه.

من جهة أخرى، يندرج التسيير الميزانياتي الحالي بعنوان ميزانية البرنامج في إطار مسعى قطاعي، والذي للتذكير أتى بمبدأ الميزانية حسب البرامج حيث يمنح مسؤولية تسيير محفظة البرامج للوزراء و مسؤولي الهيئات العمومية، الذين سيكونون من الآن فصاعدا الوحيدين الذين ستسجل باسمهم عمليات الاستثمار العمومي للدولة.

غير أنه وبالنظر للبرنامج المعتبر الجاري إنجازه، أبقت المادة 70 من قانون المالية لسنة 2023 بصفة استثنائية صفة الأمر بالصرف للوالي بالنسبة للعمليات المنطلقة المسجلة باسمه بعنوان البرنامج القطاعي غير الممركز إلى غاية 2022/12/31. ولهم بذلك صفة مسؤول " النشاط الوحيد".

من المعلوم أنه، في إطار ميزانية البرنامج يبقى الوالي هو الضامن للتعاون والتنسيق ما بين القطاعات على مستوى الولاية وهذا بغية ضمان انسجام وتوافق السياسات العمومية والميزانياتية للدولة.

يبقى الوالي بدوره في اتصال مستمر مع مسؤولي البرامج، وهذا، لاسيما من أجل التكفل بالأولويات الإقليمية للولاية.

بصفته السلطة الرئيسية على مستوى الولاية، يسهر الوالي على تنسيق الأنشطة التي ستنفذ على مستوى الولاية والأهداف التي تم تعيينها لها، لا سيما مع المشاريع الإقليمية الأخرى (ميزانية الولاية وميزانيات البلديات).

على هذا النحو، سيقام حوار التسيير طوال السنة المالية بين مسؤول البرنامج ومسؤولي المصالح غير الممركزة (مسؤولي الأنشطة) بعد التشاور وتحت إشراف الوالي.

يجب على رؤساء المصالح غير الممركزة تزويد الوالي بالمعلومات الضرورية لمتابعة تسيير الاعتمادات المالية للمصالح غير الممركزة للدولة.

بهذا يضمن الوالي التكفل من قبل المصالح غير الممركزة للدولة بأهداف الأنشطة و التكاليف المرتبطة بها و النتائج المتحصل عليها و/أو المنتظرة للسنوات المقبلة، التي تم قياسها بمؤشرات دقيقة و التي تم تبرير اختيارها. تخضع الاقتراحات الميزانياتية للمصالح غير الممركزة للدولة للتقدير المسبق للوالي أثناء حوار التسيير.

II. إطار النفقات متوسط المدى 2024-2026:

في إطار الأشغال التحضيرية لميزانية البرنامج لسنة 2024، من الضروري صياغة اقتراحاتكم من الاعتمادات و المستخدمين ضمن إطار ميزانياتي متوسط المدى (2024-2026)، حسب البرامج و البرامج الفرعية و عناوين النفقة.

بالفعل، يحدد المستوى الإجمالي للنفقات بـ: 14.953,68 مليار دج لسنة 2024 و 14.965,49 مليار دج لسنة 2025.

تم تعديل هذه المبالغ للتكفل بالأثر المالي الناجم عن تطبيق بعض التدابير المقررة من قبل السلطات العمومية (تثمين الشبكة الاستدلالية للأجور، منحة البطالة، منح وعلاوات التقاعد) وكذا التكفل بالاحتياجات الإضافية التي تقدمت بها الدوائر الوزارية ولها أثر حتمي على ميزانية الدولة والتي طرأت بعد إيداع مشروع قانون المالية لسنة 2023 على مستوى البرلمان. ما استوجب مراجعة مسار إطار النفقات متوسط المدى 2024-2025. هذا الأخير سيتم حتما مراجعته عند نهاية المناقشات الميزانياتية.

يجب ان يراعي مسؤولو محافظ البرامج، عند صياغة مقترحاتهم، سقف الإنفاق من رخص الالتزام واعتمادات الدفع لسنة 2024 حسب كل محفظة برامج (الجدول المرفق). يجب ان يبرر كل فارق في الاعتمادات بشكل واضح.

يُفضل كذلك تخصيص الموارد المتاحة على أساس برمجة واضحة متعددة السنوات للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، باعتماد ترتيب تسلسلي لها حسب أولويتها، كالتالي:

1. النفقات غير القابلة للتقليص (نفقات المستخدمين، التعويضات، التحويلات لفائدة العائلات، مشاريع الاستثمار ذات الاولوية...)؛
2. النفقات الموجهة للمحافظة على مصالح الدولة والخدمة العمومية (تسيير المصالح والهيئات الإدارية...)؛
3. النفقات الناجمة عن الإجراءات الجديدة و/أو المشاريع حسب هامش المناورة المتاح وفي حدود الغلاف المالي المرخص.

III. أهم التوجيهات لقانون المالية و ميزانية الدولة لسنة 2024:

1. فيما يخص الايرادات:

يجب أن تندرج التدابير الجبائية المقترحة في إطار تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2024 في إطار المحاور التالية:

- تدابير تهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي؛
- تدابير تهدف الى تعبئة الموارد؛
- تدابير تهدف إلى مكافحة الغش والتهرب الضريبيين؛
- تدابير تساهم في تبسيط الاجراءات في إطار مواصلة تحسين مناخ الأعمال و الاصلاحات الجبائية.
- تدابير عامة؛

مع هذا، لا يمكن اقتراح أي تدبير لإعفاء أو تخفيض لنسب الاخضاع أو للقاعدة الضريبية.

علاوة على هذا، لا يجب أن تؤدي الاقتراحات إلى تخصيصات لفائدة الحسابات الخاصة للخزينة أو للمؤسسات أو لعمليات أخرى مهما كانت طبيعتها.

تبقى الأولوية تتمحور حول توسيع الوعاء الضريبي، مدعمة بمجهودات إحصاء المجتمع الضريبي من جهة، و اقتراحات تحفيزات لمالية/جبائية تؤدي إلى احتواء السوق الموازي تدريجيا من جهة أخرى.

ينبغي أن تندرج الإجراءات التشريعية ضمن إطار مواصلة مسار تحسين إيرادات ميزانية الدولة و تعزيز تسيير مجهودات الدولة مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية و القدرة الشرائية للمواطن.

كل اقتراح لتدابير تشريعية يجب أن يكون ناضجا كفاية ويجب أن يقيّم الأثر المالي الناجم عن تطبيق هذا التدبير تقييما دقيقا.

إضافة إلى ذلك، لإضفاء تقدير أحسن لروح وأثر هذه التدابير، من المناسب التذكير بأحكام المنشور رقم 2161/و.م المؤرخ في 08 سبتمبر 2020 والمتعلق بكيفيات وإجراءات اقتراح مشاريع مواد قانون المالية.

بهذا الصدد، أدعوكم لملء الجدول المرفق كملحق لكل مادة مقترحة، والتي من المؤكد أنها ستساهم في تشريع مالي دقيق، يساعد على أخذ قرار واضح ومدروس.

يجب أن يُملأ هذا الجدول بالنسبة لكل تدبير مقترح، باللغة العربية وترجمتها، ويرسل على شكل سند ورقي والكتروني.

2. <u>فيما يخص النفقات</u>:

سيتم تدعيم تدابير ترشيد و تحسين جودة وفعالية النفقة العمومية من خلال مواصلة الإصلاح الميزانياتي و عصرنة الأنظمة المعلوماتية لمتابعة تنفيذ الميزانية و الصفقات العمومية.

إضافة الى ذلك، يتواصل تطبيق التدابير التي شرع فيها سنة 2023 لتعزيز الانضباط والشفافية الميزانياتيين وكذا تحسين نوعية الوثائق الميزانياتية لاسيما الحجم 2 (التقرير عن الأولويات و التخطيط) و الحجم 3 (التوزيع الاقليمي لميزانية الدولة).

علاوة على ذلك، وبغية التحكم في وتيرة الزيادة في النفقات الجارية وتخصيص أفضل للاعتمادات الميزانياتية، فإن تخصيص الاعتمادات لسنة 2024 سيستند إلى كل من أولويات الحكومة والاحتياجات الحقيقية لمحافظ البرامج وكذا قدرتها على تنفيذ النفقات.

في هذا الإطار، تبقى العناصر الرئيسية المترجمة لكيفيات تقييم الاعتمادات الميزانياتية حسب عناوين النفقات (التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات) للسنة المالية 2024 المرتبطة بهيكلة البرنامج، حتمية لتأطير منحى تطور الاقتراحات القطاعية.

لذلك، ينبغي على السيدات و السادة الآمرين بالصرف (مسؤولي محافظ البرامج) مراعاة التوجيهات التالية:

- صياغة اقتراحات الاعتمادات المالية على مدى ثلاث سنوات (2024-2026) حسب النشاط (البرنامج والبرنامج الفرعي) وحسب الطبيعة الاقتصادية (عناوين النفقات)؛
- احترام التسقيف المقترح لسنة 2024 والمرفق **بالملحق (كرخصة التزام واعتمادات دفع)** والذي ينبغي أن يغطي مجموع مصالحهم المركزية، غير الممركزة و المؤسسات تحت الوصاية؛
- برمجة ومنح الأولوية للتخصيص التقديري للموارد حسب طبيعة النفقات: غير قابلة للتقليص، الصيانة والتدابير الجديدة/المشاريع وتأجيل العمليات الأخرى التي لم تتضح جدواها الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير؛
- مراعاة الالتزامات المتخذة من طرف السلطات العمومية سنتي 2022 و2023 لتمويل التدابير/المشاريع المبرمجة (البرنامج الاستدراكي الخاص ببعض الولايات، تحيين القدرة الشرائية

للمواطنين، مواصلة دعم المواد الغذائية الأساسية، تنويع الاقتصاد، الانتقال الطاقوي، عملية الرقمنة، تسيير ازمة ندرة المياه لمختلف القطاعات المعنية ...إلخ)؛

- تعبئة، حالة بحالة، تمويلات المشاريع ذات البعد الاقتصادي في انتظار صدور النص التشريعي المتعلق بشروط تنفيذ الشراكة العمومية الخاصة، والتي مشروعها قيد الدراسة حسب الإجراءات المُعدّة.

وعليه، فإن التوجيهات المذكورة سالفا وطابع الموارد التي تظل محدودة، يجب أن توجه اختياراتكم ومقترحاتكم الميزانياتية. يتعلق الأمر باقتراح نفقات عقلانية تسمح فعاليتها ببلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة بأقل تكلفة.

في هذا السياق، من المهم تذكير السيدات والسادة الآمرين بالصرف لميزانية الدولة أنه من الأهمية مواصلة اعتماد الانضباط ونهج مشترك ومتناسق و استشرافي وحذر، يمتد خلال الفترة 2024-2026.

لذا، يجب أن تندرج مختلف الاقتراحات الميزانياتية ضمن الإطار التالي:

العنوان 01: نفقات المستخدمين

تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للسنة المالية 2024، يجب أن يتم توزيع المستخدمين والاعتمادات ذات الصلة حسب كل برنامج وبرنامج فرعي ونشاط، على المصالح المركزية وغير الممركزة (حسب الولاية) والمؤسسات تحت الوصاية، على أساس المستخدمين الفعليين. سيتم التكفل بالمناصب الشاغرة على مستوى برنامج الإدارة العامة، و سيتم إلحاقها بالبرنامج المعني حالما يتم تعبأتها.

➢ التحكم في التوظيف:

- يقتصر كل اقتراح لفتح مناصب مالية جديدة على تلك المقررة فقط وبصفة استثنائية من طرف السلطات العمومية؛
- منح الأولوية، قدر الإمكان، لإعادة توزيع المناصب المالية الموجودة **داخل القطاعات وبينها، بما في ذلك تلك الموجهة لتعزيز الموارد البشرية لفائدة الولايات العشر (10) المستحدثة مؤخرا؛**
- القيام باستبدال منصب من كل خمسة (5/1) أصبحت شاغرة، بسبب الإحالات على التقاعد.

في هذا الإطار، إن الآمرين بالصرف مدعوون لإرفاق تقديراتهم بوضعية المناصب التي أصبحت شاغرة نتيجة للإحالات على التقاعد و الاستقالة والإقالة و الوفاة.

- ينبغي التكفل بناتج التكوين في نهاية 2023/12/31 و الترقيات القانونية، من المناصب الشاغرة. من الضروري أن يقرر تحديد ترقيات الأعوان الموجب تدريبهم تبعا لذلك.

يُنتظر من مجموع هذه التدابير أن تعيد نفقات المستخدمين إلى مستويات يمكن تغطيتها ماليا *(أنظر المذكرة رقم 08/و.أ المؤرخة في 05 جانفي 2021)*.

- الرواتب و الأجور (بما في ذلك التعويضات و المنح):

- تكون الزيادة اللازمة موجهة فقط للتكفل بالترقية القانونية للموظفين في حدود 1,5%؛
- إدراج الأثر المالي المحتمل الناجم عن التوسيع لسنة كاملة لعمليات التوظيف/الإدماج المنجزة في سنتي 2022 و 2023 و كذا التقديرات للسنوات الثلاث القادمة.
- **إدراج الشطر الثاني من الأثر المالي الناجم عن مراجعة النقاط الاستدلالية لسنة 2024 وكذا كل مراجعة محتملة مقررة من طرف السلطات العمومية؛**

- الخدمات ذات الطابع العائلي و الضمان الاجتماعي: ستكون الاعتمادات ذات الصلة محلّ تعديلات بما يتلاءم مع تطورات العناوين المذكورة سابقا.

العنوان 02: نفقات تسيير المصالح:

يبقى النهج المتبع هو مواصلة السعي للتحكم في نفقات تسيير المصالح وترشيدها ومكافحة التبذير بجميع أشكاله، من خلال تفضيل تحسين الإجراءات عبر استخدام التقنيات الجديدة للمعلومات و الاتصال.

بهذا الصدد، يجدر التذكير بتعليمات السيد الوزير الأول (*موضوع إرساله رقم 08 المؤرخ في 05 جانفي 2021*) و التي تأتي لدعم المسعى المذكور آنفا في مذكرات التوجيه السابقة، لاسيما فيما يخص:

- الاعتمادات المتعلقة بالمهام و التنقلات و مصاريف الاستقبال و الإيجار و التكاليف الملحقة: ستكون الاعتمادات المتعلقة ستكون موضوع تكفل بالقيمة الحقيقية بغرض تجنب تشكيل ديون لدى قطاع المؤسسات و الإدارات العمومية.

مع هذا، ينبغي أن تنصب جهود الترشيد على الأعباء المتعلقة باستهلاك الكهرباء، الغاز و الماء من خلال تبني الطاقات المتجددة و التي تشكل حاليا بديلا ينبغي استعماله، لاسيما في ما يخص الكهرباء و الذي سيسمح بتقليص معتبر للتكاليف المتعلقة بها. على سبيل المثال، تركيب أنظمة شمسية كهروضوئية على مستوى الإدارات و المؤسسات العمومية (لاسيما في مناطق الجنوب).

- الألبسة و التغذية: الاقتصار على التكفل فقط بالمستفيدين طبقا للتنظيم ساري المفعول و تجديد النسب المطبقة و/أو المستحدثة في السنة المالية 2023 فيما يخص التغذية.
- الصيانة و الإصلاح: تجديد مستوى الاعتمادات المعتمدة لسنة 2023 للسماح بالمحافظة على المباني و التجهيزات الموجودة و كذا الهياكل التي سيتم استلامها سنة 2024.

فيما يخص التكاليف المتعلقة بحظيرة السيارات، يشكل الاستعمال المفرط للمركبات الإدارية مصدرا معتبرا للتبذير. و عليه، ينبغي التذكير *بالتعليمة رقم 3418/ و.أ المؤرخة في 08 جويلية 2020* و التي تدعو للسهر على ترشيد النفقات المتعلقة باستعمال مركبات المصلحة.

كذلك، تجدر مواصلة عملية تحويل المركبات الإدارية إلى استعمال غاز النفط السائل GPL في انتظار صدور إطار تنظيمي يسيرها.

- المحاضرات و الملتقيات: ستخضع الاعتمادات المتعلقة بها و التي يجب أن تستجيب لقواعد صارمة للجدوى لإعداد برنامج للفترة الممتدة من 2024-2026، معرف بدقة و محدد المبالغ (الموضوع، الفترة، المكان، المدة، المشاركين...إلخ) و لموافقة السلطات العمومية عندما تكون ذات بعد دولي.

يتعلق الأمر أيضا بتقليص التكفل بالمدعوين و المساهمين و الوفود الأجنبية التي تزور البلاد في إطار التبادلات الثنائية أو بمناسبة التظاهرات المختلفة. ينصح بشدة مواصلة استخدام تقنية التحاضر المرئي عن بعد.

علاوة على ذلك، يجب منح الأولوية للبنى التحتية القطاعية والهياكل التي تم تخصيصها لتنظيم الندوات والأيام الدراسية والاجتماعات الموسعة.

- خدمات التمهين و التكوين: يجب أن تسمح الاعتمادات المالية للسنة المالية 2024 بتغطية برنامج متوسط المدى مُعد مسبقا، واقعي ومحدد الكمية، موجه للتكفل بالاحتياجات المعبر عنها لترقية الموارد البشرية.

فيما يخص المؤسسات و الهيئات تحت الوصاية فهي تخضع لنفس القواعد المطبقة على الميزانية العامة للدولة: يجب أن تكون موضوع تقييم للجدوى و الديمومة الذي سيستعمل كقاعدة لدراسة الاقتراحات الميزانياتية الخاصة بها. فالمبدأ هو أن لا يتم إنشاء أي مؤسسات عمومية جديدة ذات طابع إداري و الهدف هو الاستغلال الأمثل للهياكل الموجودة بإعادة توزيعها عند الاقتضاء.

كذلك، يجب السهر على التطبيق الصارم لأحكام المادة 120 من قانون المالية لسنة 2021 المنظمة لتوزيع العائدات الناتجة عن النشاطات والخدمات التي تقوم بها المؤسسات والهيئات العمومية المرخص لها بالقيام بها بموجب التشريع المعمول به.

في واقع الأمر، ونظرا لرفع الحصة التابعة لميزانية المؤسسة التي أصبحت 60٪، فمن المنتظر خفض مستوى إعانة الدولة، مما سيشكل عنصرا إضافيا لترشيد تسيير المال العام.

يجب أن تقدم طلبات الاعانات والاعتمادات لفائدة المؤسسات والهيئات تحت الوصاية بالتمييز بين نفقات المستخدمين، نفقات تسيير المصالح ونفقات الاستثمار ونفقات التحويل *(أنظر المرسوم التنفيذي رقم 21-62 المؤرخ في 08 فيفري 2021)*.

يبقى من المعلوم أنه بالنسبة لمستوى الاعتمادات المخصصة لنفقات تسيير المصالح لسنة 2024 المتعلقة بكل عنوان من العناوين المعنية، ينبغي أن يأخذ بالحسبان الأعباء المتكررة الناجمة عن الهياكل الجديدة المستلمة خلال سنة 2023 أو المرتقب استلامها سنة 2024.

يتم عرض هذه الاستثمارات في جدول يسطر حسب طبيعة المشروع، تاريخ استلامه، الاحتياجات من تعداد المستخدمين اللازم وكذا نفقات المستخدمين ذات الصلة والنفقات الأخرى لتسيير المصالح.

العنوان 3: نفقات الاستثمار

ينبغي أن تندرج نفقات الاستثمار ضمن تسيير متمحور على أساس النتائج و مبني على النمط الميزانياتي الجديد حسب البرنامج، لا سيما مع تحسين أساليب اختيار مشاريع الاستثمار العمومي من خلال تفضيل الاستثمارات الإنتاجية وتلك المتعلقة بالقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، وفقًا للأحكام ***القرار رقم 03 المؤرخ في 11 يناير 2023 الذي يحدد كيفيات نضج و تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج.***

لهذا الغرض، يجب أن تحدد جميع عمليات الاستثمار العمومي للدولة و تلحق الى برنامج مبين بدقة. كذلك:

- الآمرون بالصرف لميزانية الدولة مدعوون لصياغة اقتراحاتهم للاعتمادات المتعلقة بمشاريع الاستثمار العمومي حسب كل برنامج، برنامج فرعي و نشاط و حسب الهيئات الإقليمية بالنسبة للمشاريع قيد الانجاز (نشاط وحيد).

وفق هذا المنطق، يتم إستحداث مشاريع الاستثمار العمومي و اعتمادها ضمن برنامج ملحق بحافظة برامج؛

- يجب أن تندرج الاقتراحات المتعلقة بتسجيل عمليات الاستثمار العمومي ضمن إطار نفقات متوسط المدى برخص الالتزام و باعتمادات الدفع؛

يجب تحديد مسار اعتمادات الدفع لتمويل البرامج الجاري إنجازها و البرامج الجديدة المحتمل اقتراحها للسنوات 2024، 2025 و2026.

بهذا الصدد، يجب تقديم طلبات اعتمادات الدفع و دراستها حسب كل مشروع/عملية تحسبا للتكفل بها، مع احترام إطار الإصلاح الميزانياتي و منح الأولوية للمشاريع التي يرتقب استلامها خلال سنة 2024؛

- يجب أن يكون كل طلب لتسجيل عملية استثمار عمومي جديدة، بعنوان برنامج معين، موضوع تسجيل مسبق كـ "دراسات" (**أنظر المادة رقم 19 من *القرار رقم 03 المؤرخ في 11 يناير 2023، المذكور آنفا)*** ؛

لذلك، لا يمكن أن يقترح للتسجيل من أجل الإنجاز على مستوى ميزانية الدولة، سوى عمليات الاستثمار العمومي للدولة التي بلغت النضج الكافي، بشكل يسمح بالشروع في انجازها خلال سنة التسجيل أو عند الاقتضاء السنة الموالية لتسجيلها (**أنظر المادة رقم 20 من *القرار رقم 03 المؤرخ في 11 يناير 2023، المذكور سلفا)*.**

- لا يمكن دراسة طلبات إعادة التقييم إلا في إطار مناقشات الميزانية، و يجب أن يرفق كل اقتراح لإعادة التقييم بملف يعرض مجموع العناصر التبريرية. لن تؤخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار عند الاقتضاء (**أنظر المادة رقم 31 من *القرار رقم 03 المؤرخ في 11 يناير 2023، المذكور سابقا)*؛**

- تأجيل اقتناء العتاد وأثاث المكتب دون أسباب واضحة للتجديد وعدم الأخذ بعين الاعتبار سوى الاحتياجات المحتملة فقط والناجمة عن استحداث هيئات/مصالح جديدة. يجب على القطاعات توجيه جهودها نحو المحافظة على العتاد والأثاث الموجود وصيانته، وعند الاقتضاء، يفضل اللجوء إلى هيئة مركزية للشراء وإلى تجميع الطلبات.

- كل طلب لاقتناء مركبات جديدة ينبغي أن يعبر عنه بوضوح ويقرر خلال مناقشات الميزانية ويكون مصاغا في إطار العنوان 3 "نفقات الاستثمار" بالنسبة لكل الوزارات والهيئات العمومية (الإدارات المركزية، المصالح غير الممركزة والمؤسسات تحت الوصاية).

مما سبق يُعد ذلك أكثر ملاءمة نظرا لـ :

- حجم برنامج الاستثمار قيد الإنجاز و الذي للتذكير قدر إجمالا نهاية **2021 بـ 9.515 مليار دج (باستثناء مواضيع مختلفة) تمس 45.443 عملية؛**

- الانطلاق في عملية تقييم البرنامج الجاري إنجازه إلى غاية 2022/12/31 و الذي يجب يتزامن مع العملية المتعلقة بتطهير مدونة الاستثمارات العمومية الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (**المذكرة رقم 872/و.أ/م.د المؤرخة في 29 مارس 2023**)، والتي من المحتمل أن يتم استكمالها مع نهاية مناقشات الميزانية. كذلك، تكون العمليات قيد الإنجاز المذكورة أعلاه موضوع إلحاق للبرنامج و البرنامج الفرعي و النشاط الموافق لها و هذا بعد غلق تلك المكتملة، وفقًا للإجراءات المعتمدة في هذا المجال (**التعليمة رقم 84/و.أ المؤرخة في 10 مارس 2020**).

بهذا الخصوص و في إطار المراجعة السنوية لقائمة عمليات الاستثمار العمومي، يجدر التذكير بأن كل عملية لم يتم تفريدها في أجل أقصاه نهاية السنة المالية الموالية لسنة تسجيلها أو لم تكن موضوع أمر بالخدمة لبداية الانجاز خلال سنة تفريدها، سيتم إلغاؤها بموجب مقرر لوزير المالية (أنظر المادة 34 من *القرار رقم 03 المؤرخ في 11 يناير 2023 الذي يحدد كيفيات نضج و تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج).*

غير أنه، بالنسبة العمليات الجديدة المسجلة سنة 2023 لفائدة الوزالرات و الهيئات العمومية، تجدر الإشارة الى أن الاعتمادات المالية المتوفرة بعنوان برنامج ما يمكن أن تنقل إلى السنة المالية الموالية و لنفس البرنامج بحد أقصى قدره 5% من الاعتماد الأولي المخصص لذات البرنامج. تضاف المبالغ التي تم نقلها إلى اعتمادات الدفع المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2024 (أنظر المادة 36 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية) خلال برمجة الاعتمادات المالية.

- كل إلتزام بدون التأكد من توفر الاعتمادات يشكل خطرا ميزانياتيا واضحا. يجدر دراسة اقتراحات "رفع التجميد" عن عمليات الاستثمار، و التي قد يؤثر انطلاقها بصفة كبيرة على الميزانية العامة للدولة و يوسع بذلك العجز الميزانياتي.

بناءا على ما سبق، فإن برمجة استعمال الموارد الميزانياتية 2024-2026 يجب، على غرار السنوات المالية السابقة:

- منح الأولوية لإتمام المشاريع الجاري إنجازها، لاسيما تلك التي تفوق نسبة انجازها 70 ٪، في الآجال المحددة و ضمن التكاليف المقررة، مع العلم أن حجم عمليات إعادة التقييم لاستكمال البرنامج الجاري، يجب أن يرتكز على دراسات مكتملة، و ذلك لتفضيل تسيير أحسن للمشاريع.
- الأخذ بعين الاعتبار للأثر المالي على تكاليف المشاريع التي كانت و/أو يجب أن تكون موضوع رفع تجميد محتمل من طرف السلطات العمومية مع السّهر على منحها الأولوية في برمجة حجم إعادات التقييم المطلوبة؛

لذلك، يجب أن تكون العمليات المدرجة لرفع التجميد عنها موضوع دراسة حالة بحالة حسب جدواها من جهة و وضعية خزينة الدولة من جهة أخرى.

- تأجيل تسجيل كل المشاريع الجديدة، و تفضيل الاستثمارات الإنتاجية و تلك المتعلقة بالقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية. عند الاقتضاء ستخضع الاقتراحات لموافقة السلطات العمومية.

يتعلق الأمر بتدقيق التقييم الاقتصادي عند اختيار مشاريع الاستثمار العمومي و الحرص على عدم الاحتفاظ إلا بتلك التي تعد مجدية فعلا و تستجيب لشروط الفعالية و النجاعة.

الآمرون بالصرف مدعوون لعرض اقتراحاتهم **حسب الأولوية**، مع الحرص على تقييم الحصة الناجمة عن هذه المشاريع المقترحة بالعملة الصعبة. بعبارة أخرى، يتعلق الأمر بالحد من نفقات الاستثمار ذات كلفة الاستيراد العالية؛

- تعبئة وسائل الانجاز باللجوء تلقائيا و إجباريا، في إطار الطلب العمومي، إلى المؤسسات الوطنية و كذا المواد المصنعة محليا (*أنظر التعليمة رقم 192/و.أ المؤرخة في 2017/10/03 و التعليمة رقم 27/و.أ المؤرخة في 2017/10/19*)؛

أخيرا و من حيث الإطار المنهجي، يجب أن يُعد البرنامج المتعدد السنوات 2024-2026 بالتشاور مع الولاة من أجل تحديد البرمجة و الأولويات التي سيتم تسجيلها على مستوى إقليم الولاية، و في ظل احترام النهج المعتمد خلال السنوات المالية السابقة، و الذي يجسد من خلال التخصيصات المقدمة بصفة تقديرية حسب كل محفظة برامج.

لهذا الغرض، فإن الدوائر الوزارية مدعوة للحرص على مطابقة الاقتراحات الميزانياتية مع سياساتهم القطاعية. و هي مدعوة كذلك للقيام بتشاور موسّع مع مصالحها غير الممركزة التي ستكون قد حددت أولوياتها مسبقا، كل فيما يخصه، تحت رعاية السادة الولاة، لاسيما فيما يتعلق بالمشاريع التابعة لإقليم الولاية المعنية، بغية الوصول إلى انسجام كلي.

في واقع الأمر، يتعلق الأمر بتفضيل تنفيذ السياسة العمومية من خلال الاعتمادات المخصصة لبرنامج، مع توزيعها على الأقسام الفرعية العملية (النشاطات)، و التي تشكل، على المستوى غير الممركز، المصدر الأساسي للتعبير عن الاحتياجات لبلوغ الأهداف المحددة مسبقا من طرف مسؤول البرنامج.

العنوان 4: نفقات التحويل:

يترجم هذا النوع من النفقات المجهودات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة من خلال:

- مختلف الأجهزة الحالية لفائدة الأشخاص و الفئات الخاصة (الطلبة، ذوي الاحتياجات الخاصة، المتقاعدين، التلاميذ، المجاهدين ...إلخ) و التي ينبغي تحديدها (المستفيدين، المبالغ، الاطار القانوني...) و تقييم أثرها مع احتساب التعديلات الضرورية الناجمة عن مختلف المراجعات المحتملة المقررة من طرف السلطات العمومية و/أو التعداد الجديد للفئات المعنية.

- **تحويل لفائدة الجمعيات** : يجب أن تخضع التخصيصات المطلوبة لسنة 2024 إلزاميا لأحكام القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، و لن تُسجل إلا بعد تقديم حصيلة استعمال الاعتمادات المخصصة مسبقا، التي ينبغي أن تكون مطابقة للنفقات التي خصصت لها هذه الاعتمادات، و مصادق عليها من قبل محافظي الحسابات المُعَيَّنين لهذا الغرض وهذا طبقا للتشريع المعمول به.

- **تحويل للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري و المؤسسات العمومية المماثلة:** يجب أن تستجيب اقتراحات الاعتمادات *للتعليمة رقم 10 المؤرخة في 16 جوان 2008 للسيد رئيس الحكومة و المتعلقة بكيفيات منح الاعتمادات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري بعنوان تبعات الخدمة العمومية* (دفتر الشروط العامة، حصيلة مفصلة لاستعمال الاعتمادات المخصصة سابقا مع تقييم أثرها، وكذا تقرير التدقيق مصادق عليه من قبل محافظ الحسابات). يرتبط تسجيل الاعتمادات بإعداد دفتر الشروط العامة.

غير أنه من الضروري التنويه إلى أن مساهمة ميزانية الدولة يجب أن تستجيب بصفة إجبارية و حصرية لتغطية نفقات تبعات الخدمة العمومية. يقع على عاتق المؤسسة الحرص على التسيير العقلاني لمواردها، و على وجه الخصوص الالتزام بتطبيق أحكام المادة 69 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

من جهة أخرى، يجب الحرص بدقة على تطبيق أحكام التعليمة رقم 323/و.أ المؤرخة في 2017/10/29 المتعلقة بترشيد نفقات المؤسسات العمومية تحت الوصاية (المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي، المؤسسات ذات التسيير الخاص...)، و التي تجسدت إحدى تدابيرها من خلال أحكام المادة 119 من قانون المالية 2021، مخضعة بذلك المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري للإشهار القانوني على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري.

علاوة على ذلك، و لشفافية أكثر في التسيير الميزانياتي و تخصيص أحسن للموارد العمومية، يجدر التذكير أيضا بأحكام المادة 121 من قانون المالية لسنة 2021 و الذي يوصي بإطار تنظيمي يحكم شروط إستفادة هذه المؤسسات من إعانات ميزانية الدولة و كيفيات منحها.

في الأخير و بالنسبة للسنة المالية 2024، ينبغي إعداد وضعية واضحة حسب كل هيئة مستفيدة لناتج الرسوم شبه الجبائية التقديرية لسنة 2024 (أنظر الجدول 28). ستسمح هذه الوضعية بإعداد الجدول "و" للمشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2024 طبقا للمادة رقم 73 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

- حسابات التخصيص الخاص: تشكل هذه الحسابات أداة استثنائية لتنفيذ السياسات العمومية.

بهذا الصدد، يجب أن تكون حسابات التخصيص الخاص موضوع برنامج نشاط عملي، يجسد أنشطة محددة الكمية من حيث الجانب المادي و المالي و محددة الأهداف المسطرة بالنسبة لكل حساب، إضافة إلى جدول زمني للإنجاز خلال الفترة المقبلة.

يجب أن يدرج جدولا للإيرادات و النفقات التقديرية لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص، ضمن اقتراحاتكم الميزانياتية للفترة 2024-2026، و التي ستبين على الخصوص الإيرادات غير خارج الميزانية و المتعلقة بتمويل النفقات المرتقبة لكلٍّ من هذه الحسابات.

يجب أن ترفق هذه الوضعية لكلٍّ من الحسابات المعنية، فيما يخص الجانب المادي و المالي، بتذكير:

- بالبرنامج المنجز سنة 2022؛
- بالبرنامج الجاري لسنة 2023؛
- بالبرنامج التقديري للسنوات 2024، 2025 و 2026.

يجدر التوضيح أيضا بأن مستوى النفقات المرخص بها للسنوات المعنية ينبغي أن يتضمن الأرصدة المستخلصة لحسابات التخصيص الخاص، ما لم تقرر السلطات العمومية خلاف ذلك.

بهذا الصدد، يجدر منح اهتمام خاص لتطبيق أحكام *المرسوم التنفيذي رقم 18-42 المؤرخ في 23 جانفي 2018 الذي يحدد شروط تعديل استعمال الرصيد الإيجابي لحسابات التخصيص الخاص المستخلص بتاريخ 31 ديسمبر للسنة*، و التي يتم تطبيقها في حالة تدهور توازنات الخزينة، المصرح بها من طرف السلطات العمومية.

بمعنى آخر، تدرج الأرصدة الايجابية التقديرية ضمن الإطار الإجمالي للنفقات متوسط المدى 2024-2026 في غياب تصريح السلطات العمومية المذكور سابقا.

في جميع الأحوال، يجب إدراج النفقات الموضوعة ضمن حسابات التخصيص الخاص في إطار إجمالي للنفقات متوسط المدى (2024-2026)، مع احترام تسقيف النفقات المقرر لإنجاز البرامج ذات الصلة، و هذا بالقيام بترتيب العمليات تسلسليا مع تحديد الآجال التقديرية للإنجاز و بالاستناد إلى أحكام المادة 50 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

بالنسبة لهذه الحسابات، لا يمكن لميزانية الدولة أن تساهم إلا في حدود عشرة بالمئة (10%) من مبلغ الموارد الخاصة التي تم تحصيلها خلال السنة المالية السابقة.

بهذا الخصوص، يجب على الآمرين بالصرف التأكد من التحصيل الفعلي و الدائم للإيرادات الجبائية المقيدة ببعض حسابات التخصيص الخاص التابعة لهم، و أن لا يقتصروا على التخصيص الميزانياتي فقط.

بالنسبة لمشروع ميزانية الدولة بعنوان السنة المالية 2024 فإنه لا يتم ارتقاب إنشاء أي حسابات جديدة.

أخيرا، يجدر التذكير بأنه ينبغي أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات مصالح الدولة **سنويا و بصفة كلية. ولا تُخَوِّلُ الاعتمادات المفتوحة بعنوان سنة مالية أيّ حق في تجديدها** للسنة المالية الموالية (أحكام المادة 35 من القانون رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية).

بمعنى آخر، يجب أن تبرر هذه الاعتمادات دينارا دينارا، و لا يمكن أن تشهد أي زيادة تلقائية في أي حال من الأحوال مقارنة باعتمادات سنة 2023.

IV. الجدول الزمني لإرسال المعلومات و الوثائق:

على ضوء التوجيهات الواردة في هذه المذكرة، فإن السيدات و السادة الآمرين بالصرف لميزانية الدولة مدعوون لإعداد مشاريع ميزانياتهم متعددة السنوات (2024، 2025 و 2026) و إرسالها في أربع (04) نسخ (سند ورقي و إلكتروني) إلى مصالح وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية) على أقصى تقدير بتاريخ **21 ماي 2023** كآخر أجل لاقتراحات تدابير قانون المالية و ميزانيات البرامج.

يجب أن ترفق مشاريع الميزانية هذه بمذكرة عرض للقطاع و **التقرير عن الأولويات و التخطيط** وكذا مجموع الملحقات المرفقة، مملوءة بعناية و مصادق عليها، و يتم إرسالها بنفس الشكل الذي أرسلت عليه هذه الوثيقة (و ينبغي أن يمضى الإرسال من طرف الأمين العام للوزارة على الأقل).

لذا، فإن السيدات و السادة الولاة مدعوون إلى إرسال إلى مسؤولي محافظ البرامج، حسب الأولوية، اقتراحات اعتمادات الميزانية من رخص الإلتزام و اعتمادات الدفع فيما يتعلق بالأنشطة الوحيدة المتعلقة بتنفيذ البرنامج القطاعي التابع لإقليمهم (سند ورقي و إلكتروني) و التي ستكون مسبقا موضوع حوار التسيير بين مسؤولي الأنشطة على المستوى غير الممركز و مسؤولي البرامج المعنية.

يجب كذلك أن ترسل إلى وزارة المالية و في الآجال المحددة، نسخة عن الوثائق المتضمنة الاقتراحات مجمعة حسب البرنامج و البرنامج الفرعي و حسب عناوين النفقات و كذا المستخدمين الملحقين بهم (سند ورقي و إلكتروني).

فور استلام مشاريع ميزانيات البرامج، ستنظّم وزارة المالية مناقشات الميزانية **ابتداء من 28 ماي 2023** وفقا لرزنامة سيتم موافاتكم بها لاحقا.

سيتم تنظيم هذه الجلسات مع ممثلي الوزارات و خاصة أعضاء لجان الميزانية مرفقين بالمراقب المالي.

أخيرًا، تجدر الاشارة إلى أن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 يجب أن يكون موضوع اهتمام خاص وفقًا لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، المعدل و المتمم.

يتعلق الأمر بمواصلة تنفيذ ميزانية البرنامج و التي تندرج ضمن إطار تجسيد إصلاح ميزانية الدولة من خلال عرضها حسب محفظة البرامج.

لذلك، يرفق بهذه المذكرة مجمل العناصر و الأدوات التي تسمح بإعداد ميزانية البرنامج. يتعلق الأمر بـ:

- نموذج لاقتراحات مشاريع مواد قانون المالية لسنة 2024 (باللغة العربية و ترجمتها)؛
- كل الجداول التي ينبغي ملؤها؛
- التقرير عن الأولويات و التخطيط بصيغة Word (باللغة العربية و ترجمتها)؛

كذلك، يمكن الاطلاع و حتى تحميل النصوص التنظيمية (مراسيم، قرارات، مناشير...) المتعلقة بتطبيق القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، من خلال الموقع الالكتروني للمديرية العامة للميزانية: ***.mfdgb.gov.dz***

اعتمادا على تعاونكم الثمين و المعهود، تقبلوا السيدات و السادة الآمرين بالصرف لميزانية الدولة، فائق عبارات التقدير و الاحترام.

وزير المالية

وزارة المالية

وزير المالية

لعزيز فايد

نسخة إلى السيدات و السادة الولاة

السيد الوزير الأول: للإعلام

ملحق

التوزيع التقديري لسقف النفقات حسب كل حافظة برامج للمشروع التمهيدي لميزانية الدولة لسنة 2024 (بعنوان إطار النفقات متوسط المدى 2023-2025)

(الوحدة: آلاف دج)

الدوائر الوزارية	رخص الالتزام	إعتمادات الدفع
رئاسة الجمهورية	31 732 550	94 883 316
مصالح الوزير الأول	17 061 493	33 071 857
المالية	2 676 177 763	2 671 390 713
الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج	63 221 958	64 201 716
الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية	1 332 691 611	1 322 591 611
العدل	156 980 000	156 730 000
الطاقة والمناجم	201 614 044	226 520 544
المجاهدين و ذوي الحقوق	229 552 145	230 094 145
الشؤون الدينية و الأوقاف	53 721 906	55 763 581
التربية الوطنية	1 477 458 478	1 461 052 625
التعليم العالي والبحث العلمي	602 994 940	642 994 940
التعليم و التكوين المهنيين	113 562 617	114 162 617
الثقافة والفنون	32 147 670	32 147 670
الشباب والرياضة	111 936 765	113 936 765
الرقمنة و الإحصائيات	1 707 961	3 249 261
البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية	14 405 950	14 305 950
التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة	154 758 594	154 388 594
الصناعة و الإنتاج الصيدلاني	6 377 652	18 419 691
الفلاحة والتنمية الريفية	623 573 501	626 745 461
السكن و العمران و المدينة	651 981 184	590 981 184
التجارة و ترقية الصادرات	116 392 660	117 192 660
الإتصال	31 226 485	32 941 485
الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية	294 300 000	284 189 000
الـــــري	275 856 710	297 856 710
النـــــقل	211 087 582	223 777 582
السياحة والصناعة التقليدية	5 265 304	5 595 054
الصـــحة	780 000 000	797 000 000
العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	1 300 078 441	1 299 358 441
العلاقات مع البرلمان	579 722	579 722
البيئة والطاقات المتجددة	11 343 149	12 882 149
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	5 583 254	5 457 198
إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة	30 049 688	30 049 688
المجلس الشعبي الوطني	7 500 000	8 000 000
مجلس الأمـــة	3 500 000	4 110 441
المحكمة العليا	12 265 785	12 665 785
مجلس الدولة	1 330 414	1 330 414
المجلس الأعلى للقضاء	107 358	107 358
المحكمة الدستورية	855 784	964 984
مجلس المحاسبة	1 524 996	1 549 125
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	174 576	174 576
السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات	1 653 000	1 653 000
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	860 000	860 000
المجلس الأعلى الإسلامي	176 230	176 230
المجلس الأعلى للّغة العربية	398 100	398 100
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	256 540	256 540
الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا	216 400	216 400
المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي	160 208	160 208
المرصد الوطني للمجتمع المدني	277 000	315 700
المجلس الأعلى للشباب	230 000	230 000

هيكلة البرنامج (*)

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية		محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية
001		وزارة	رئاسة الجمهورية
	001	برنامج	نشاط رئاسة الجمهورية
	01	برنامج فرعي	متابعة النشاط الرئاسي
	02	برنامج فرعي	أمن وحماية
	03	برنامج فرعي	محفوظات والذاكرة الوطنية
	04	برنامج فرعي	ترقية اللغات الوطنية والشؤون الدينية
	002	برنامج	تنسيق النشاط القانوني و الحكومي
	01	برنامج فرعي	تنسيق النشاط القانوني و الحكومي
	003	برنامج	وسيط الجمهورية
	01	برنامج فرعي	علاقة الادارة بالمواطنين
	004	برنامج	التعاون الدولي
	01	برنامج فرعي	التعاون الدولي
	005	برنامج	الادارة العامة
	01	برنامج فرعي	الدعم التقني
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
002		وزارة	مصالح الوزير الأول
	006	برنامج	نشاط الوزير الأول
	01	برنامج فرعي	تنسيق ومتابعة نشاط الحكومة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري والتقني
	007	برنامج	النشاط الفضائي
	01	برنامج فرعي	النشاط الفضائي
	008	برنامج	الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
	01	برنامج فرعي	الوظيفة العمومية
	02	برنامج فرعي	الإصلاح الإداري
	03	برنامج فرعي	الدعم الاداري
003		وزارة	الدفاع الوطني
	009	برنامج	الدفاع الوطني
	010	برنامج	اللوجستيك و الدعم متعدد الأشكال
	011	برنامج	الإدارة العامة
004		وزارة	الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج
	012	برنامج	النشاط الدبلوماسي و القنصلي
	01	برنامج فرعي	الدبلوماسية والعلاقات الخارجية
	02	برنامج فرعي	الشؤون القنصلية و الجالية الوطنية بالخارج
	013	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
005		وزارة	الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
	014	برنامج	حركة الأشخاص والممتلكات
	01	برنامج فرعي	الحركة الجمعوية والحياة السياسية
	02	برنامج فرعي	الدولة وحركة الأشخاص والممتلكات
	03	برنامج فرعي	الهوية والوثائق المؤمنة
	04	برنامج فرعي	رقمنة الخدمة العمومية
	015	برنامج	دعم الجماعات المحلية
	01	برنامج فرعي	المهام المسندة للجماعات المحلية
	02	برنامج فرعي	دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية
	016	برنامج	تهيئة الإقليم
	01	برنامج فرعي	أدوات ووسائل تهيئة الإقليم

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية		محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية
	02	برنامج فرعي	تطوير وجادبية الإقليم
	017	برنامج	الأمن الوطني
	01	برنامج فرعي	الدعم الإداري واللوجيستي المركزي والجهوي
	02	برنامج فرعي	الأمن، النظام العام، الوقاية والتدخل
	03	برنامج فرعي	النشاطات الإجتماية المهنية
	018	برنامج	الحماية المدنية
	01	برنامج فرعي	التدخل
	02	برنامج فرعي	الوقاية
	03	برنامج فرعي	الدعم الإداري واللوجيستي
	019	برنامج	المواصلات السلكية و اللاسلكية الوطنية
	01	برنامج فرعي	شبكات المواصلات
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري واللوجيستي
	020	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	الدعم الإداري واللوجيستي
	02	برنامج فرعي	الأخطار الكبرى
	03	برنامج فرعي	الأمن في الطرق
006		**وزارة**	**العدل**
	021	برنامج	النشاط القضائي
	01	برنامج فرعي	النشاط القضائي العادي و الإداري
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
	022	برنامج	ادارة السجون
	01	برنامج فرعي	ظروف الاعتقال
	02	برنامج فرعي	إعادة الادماج الاجتماعي
	03	برنامج فرعي	الامن
	04	برنامج فرعي	الدعم الإداري
	023	برنامج	قمع الفساد
	01	برنامج فرعي	الاستراتجية و الدعم التقني و الإداري
	02	برنامج فرعي	الأبحاث و التحريات
	024	برنامج	الادارة عامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
007		**وزارة**	**المالية**
	025	برنامج	الخزينة والتسيير المحاسبي
	01	برنامج فرعي	التسيير المالي للدولة
	02	برنامج فرعي	عصرنة الأنظمة المعلوماتية و وسائل الدفع
	03	برنامج فرعي	التسيير المحاسبي لعمليات الخزينة
	04	برنامج فرعي	تسيير الوسائل و الدعم الإداري
	026	برنامج	الضرائب
	01	برنامج فرعي	الرقابة، التحصيل و الوعاء الضريبي
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
	027	برنامج	الميزانية
	01	برنامج فرعي	اعداد و متابعة الميزانية
	02	برنامج فرعي	الرقابة على النفقات
	03	برنامج فرعي	الدعم الإداري
	028	برنامج	املاك الدولة
	01	برنامج فرعي	تسيير العمليات الخاصة باملاك الدولة
	02	برنامج فرعي	المحافظة و مسح الأراضي
	03	برنامج فرعي	الدعم الإداري

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية		محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية
	029	برنامج	الجمارك
	01	برنامج فرعي	التحصيل الجمركي
	02	برنامج فرعي	الرقابة و حماية الاقتصاد الوطني
	03	برنامج فرعي	الدعم الإداري
	030	برنامج	مفتشية المالية
	01	برنامج فرعي	الرقابة الادارية للمالية العمومية و رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
	031	برنامج	الادارة عامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
	700	تخصيص	الاعتمادات المالية غير المخصصة
008		**وزارة**	**الطاقة والمناجم**
	032	برنامج	الكهرباء والغاز والطاقات الجديدة
	01	برنامج فرعي	الكهربة
	02	برنامج فرعي	التوزيع العمومي للغاز
	03	برنامج فرعي	البرامج الخاصة للكهرباء و الغاز
	04	برنامج فرعي	الطاقات الجديدة
	05	برنامج فرعي	دعم الدولة لفوترة الكهرباء
	033	برنامج	المناجم
	01	برنامج فرعي	المناجم و المقالع
	02	برنامج فرعي	الموارد المنجمية
	03	برنامج فرعي	التطوير المنجمي
	04	برنامج فرعي	المراقبة والمطابقة
	034	برنامج	التعويض عن تحلية مياه البحر
	01	برنامج فرعي	التعويض عن تحلية مياه البحر
	035	برنامج	التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية
	01	برنامج فرعي	التحكم في الطاقة
	02	برنامج فرعي	الطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الكهربائية الوطنية
	036	برنامج	الادارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
009		**وزارة**	**المجاهدين و ذوي الحقوق**
	037	برنامج	التراث التاريخي و الثقافي
	01	برنامج فرعي	حماية الرموز والمأثر التاريخية
	02	برنامج فرعي	البحث التاريخي ومتابعة النشاطات المتحفية
	038	برنامج	المنح
	01	برنامج فرعي	المعطوبون والطعون
	02	برنامج فرعي	ذوي الحقوق
	039	برنامج	الحماية الإجتماعية
	01	برنامج فرعي	صحة المجاهدين و ذوي الحقوق
	02	برنامج فرعي	الترقية الإجتماعية
	040	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
010		**وزارة**	**الشؤون الدينية و الأوقاف**
	041	برنامج	التوجيه الديني والثقافة الإسلامية
	01	برنامج فرعي	التوجيه الديني
	02	برنامج فرعي	الثقافة الإسلامية

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية		محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية
	03	برنامج فرعي	الاتصال والتعاون
	04	برنامج فرعي	اماكن العبادة
	042	برنامج	التكوين و التعليم القرآني
	01	برنامج فرعي	التكوين والتقييم والبحث
	02	برنامج فرعي	التعليم القرآني
	043	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
011		وزارة	**التربية الوطنية**
	044	برنامج	التعليم القاعدي
	01	برنامج فرعي	التربية التحضيرية و الابتدائية
	02	برنامج فرعي	التعليم المتوسط العادي و المتخصص
	03	برنامج فرعي	التعليم المتوسط عن بعد
	04	برنامج فرعي	محو الأمية
	045	برنامج	التعليم الثانوي
	01	برنامج فرعي	التعليم الثانوي العادي والمتخصص
	02	برنامج فرعي	التعليم الثانوي عن بعد
	046	برنامج	التكوين
	01	برنامج فرعي	التكوين قيد الخدمة
	02	برنامج فرعي	التكوين المتخصص
	047	برنامج	الحياة المدرسية والتحويلات الاجتماعية
	01	برنامج فرعي	الحياة المدرسية
	02	برنامج فرعي	التحويلات الاجتماعية
	048	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
012		وزارة	**التعليم العالي والبحث العلمي**
	049	برنامج	التعليم والتكوين العاليين
	01	برنامج فرعي	الطور الأول والثاني للتعليم
	02	برنامج فرعي	التكوين في الطور الثالث
	050	برنامج	البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
	01	برنامج فرعي	الدعم الإداري للبحث و تسيير المالية
	02	برنامج فرعي	البحث والتطوير
	03	برنامج فرعي	الابتكار التكنولوجي
	051	برنامج	الحياة الطلابية
	01	برنامج فرعي	الخدمات الجامعية
	02	برنامج فرعي	الظروف المعيشية للطلبة
	052	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
013		وزارة	**التعليم و التكوين المهنيين**
	053	برنامج	التكوين المهني
	01	برنامج فرعي	التكوين المهني الأولي
	02	برنامج فرعي	التكوين المهني المتواصل و عن بعد
	03	برنامج فرعي	الهندسة البيداغوجية للتكوين المهني
	054	برنامج	التعليم المهني
	01	برنامج فرعي	التعليم المهني
	02	برنامج فرعي	الهندسة البيداغوجية للتعليم المهني

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية		محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية
	055	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
014		وزارة	**الثقافة والفنون**
	056	برنامج	الفنون والآداب
	01	برنامج فرعي	الكتاب و المطالعة العمومية
	02	برنامج فرعي	الابتكار و نشر المنتوج الثقافي و الفني
	057	برنامج	التراث الثقافي
	01	برنامج فرعي	حماية، تثمين و استغلال التراث الثقافي
	02	برنامج فرعي	ترميم التراث الثقافي
	058	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
015		وزارة	**الشباب والرياضة**
	059	برنامج	الشباب
	01	برنامج فرعي	ترقية التنشيط الإجتماعي التعليمي
	02	برنامج فرعي	الشراكة ومؤسسات الشباب
	03	برنامج فرعي	السياحة وتسلية الشباب
	060	برنامج	الرياضة
	01	برنامج فرعي	المواهب الشابة، رياضي النخبة والمستوى العالي
	02	برنامج فرعي	ترقية الرياضة للجميع في الأوساط التربوية والمتخصصة
	03	برنامج فرعي	الحياة النقابية ومؤسسات الرياضية
	061	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
016		وزارة	**الرقمنة و الإحصائيات**
	062	برنامج	تطوير الرقمنة
	01	برنامج فرعي	تكنولوجيات الرقمنة
	02	برنامج فرعي	دعم الاقتصاد الرقمي
	063	برنامج	المنظومة الوطنية للإحصاء
	01	برنامج فرعي	تطوير الاحصائيات
	02	برنامج فرعي	تقييس الاحصائيات
	064	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
017		وزارة	**البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية**
	065	برنامج	تطوير الخدمات البريدية
	01	برنامج فرعي	تطوير النشاطات البريدية
	02	برنامج فرعي	تطوير الخدمات المالية البريدية
	066	برنامج	تطوير المواصلات السلكية واللاسلكية
	01	برنامج فرعي	تطوير وتأمين المنشآت القاعدية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال
	02	برنامج فرعي	تطوير الأنشطة المرتبطة بالاتصالات اللاسلكية والتجهيزات الحساسة للمواصلات السلكية واللاسلكية
	067	برنامج	بناء مجتمع المعلومات الجزائري
	01	برنامج فرعي	تطوير وترقية المحتوى الوطني والخدمات على الخط وتعميم الاستخدامات
	02	برنامج فرعي	إرساء وترقية بيئة آمنة لاستخدام التكنولوجيات الحديثة
	068	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية		محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية
018		وزارة	**التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة**
	069	برنامج	الأشخاص المعوقين
	01	برنامج فرعي	حماية وإدماج الأشخاص المعوقين
	02	برنامج فرعي	التربية و التعليم المتخصص للأشخاص المعوقين
	070	برنامج	الاسرة وقضايا المرأة
	01	برنامج فرعي	الاسرة
	02	برنامج فرعي	قضايا المرأة
	071	برنامج	التنمية الإجتماعية والنشاط الإنساني
	01	برنامج فرعي	التنمية الإجتماعية
	02	برنامج فرعي	الحركة الجمعوية والنشاط الإنساني
	072	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
019		وزارة	**الصناعة**
	073	برنامج	المنافسة و التطوير الصناعي
	01	برنامج فرعي	المنافسة الصناعية
	02	برنامج فرعي	التطوير الصناعي
	074	برنامج	دعم الإستثمار
	01	برنامج فرعي	تطوير الاستثمار
	02	برنامج فرعي	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	075	برنامج	الادارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
020		وزارة	**الفلاحة والتنمية الريفية**
	076	برنامج	الفلاحة و التنمية الريفية
	01	برنامج فرعي	تنمية الفلاحة
	02	برنامج فرعي	الأمن و الجودة الصحية للأغذية
	03	برنامج فرعي	التنمية الريفية و التسيير المتوازن و المستدام للأقاليم
	077	برنامج	الغابات
	01	برنامج فرعي	التسيير و الدعم
	02	برنامج فرعي	التنمية المستدامة و المحافظة على الأملاك
	03	برنامج فرعي	محاربة التصحر و استصلاح الأراضي
	078	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	التسيير و التدخل و الدعم
021		وزارة	**السكن و العمران و المدينة**
	079	برنامج	السكن
	01	برنامج فرعي	السكن العمومي الايجاري
	02	برنامج فرعي	إعانات للسكن
	080	برنامج	التهيئة و التعمير
	01	برنامج فرعي	التعمير
	02	برنامج فرعي	تهيئة العقار
	081	برنامج	المدن و المدن الجديدة
	01	برنامج فرعي	المدن و المدن الجديدة
	082	برنامج	التجهيزات العمومية
	01	برنامج فرعي	التجهيزات العمومية للتربية و التكوين
	02	برنامج فرعي	التجهيزات العمومية للأمن و الصحة
	03	برنامج فرعي	تجهيزات عمومية أخرى

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية		محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية
	083	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
022		**وزارة**	**التجارة و ترقية الصادرات**
	084	برنامج	ضبط و ترقية المنافسة
	01	برنامج فرعي	ضبط السوق
	02	برنامج فرعي	تنظيم النشاطات التجارية
	085	برنامج	حماية المستهلك
	01	برنامج فرعي	تحليل و مراقبة الجودة
	02	برنامج فرعي	رقابة الممارسات التجارية
	086	برنامج	تأطير المبادلات التجارية و ترقية الصادرات
	01	برنامج فرعي	المبادلات التجارية
	02	برنامج فرعي	ترقية الصادرات خارج المحروقات
	087	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
023		**وزارة**	**الإتصال**
	088	برنامج	الإعلام والإتصال المؤسساتي
	01	برنامج فرعي	الإعلام
	02	برنامج فرعي	الإتصال المؤسساتي
	089	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
024		**وزارة**	**الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية**
	090	برنامج	المنشآت الأساسية للطرق و الطرق السيارة
	01	برنامج فرعي	تطوير المنشآت الأساسية للطرق
	02	برنامج فرعي	صيانة الطرق
	03	برنامج فرعي	تطوير و صيانة الطرق السيارة
	091	برنامج	المنشآت الأساسية المطارية
	01	برنامج فرعي	تطوير المنشآت الأساسية المطارية
	02	برنامج فرعي	صيانة المنشآت الأساسية المطارية
	092	برنامج	المنشآت الأساسية البحرية
	01	برنامج فرعي	تطوير المنشآت الأساسية البحرية
	02	برنامج فرعي	صيانة المنشآت الأساسية البحرية و الإشارة
	093	برنامج	حشد الموارد المائية و الأمن المائي
	01	برنامج فرعي	السدود
	02	برنامج فرعي	تحويلات المياه
	03	برنامج فرعي	التنقيبات
	04	برنامج فرعي	المياه الغير تقليدية
	094	برنامج	التزويد بالمياه الصالحة للشرب و المياه الصناعية
	01	برنامج فرعي	التوصيل بالمياه الصالحة للشرب و المياه الصناعية
	02	برنامج فرعي	شبكات التوزيع
	095	برنامج	الري الفلاحي
	01	برنامج فرعي	المساحات المسقية
	02	برنامج فرعي	الري الصغير والمتوسط
	096	برنامج	التطهير وحماية البيئة الطبيعية
	01	برنامج فرعي	شبكات التطهير
	02	برنامج فرعي	محطات تصفية مياه الصرف الصحي
	03	برنامج فرعي	حماية المدن من الفيضانات

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية	محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية	
	097	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
025		وزارة	**النقل**
	098	برنامج	الحركية و اللوجيستية
	01	برنامج فرعي	النقل عبر الطرق و اللوجيستية
	02	برنامج فرعي	النقل بالسكك الحديدية و النقل الموجه
	099	برنامج	البحرية التجارية و الموانئ
	01	برنامج فرعي	البحرية التجارية
	02	برنامج فرعي	الموانئ
	100	برنامج	الطيران و الارصاد الجوية
	01	برنامج فرعي	الطيران
	02	برنامج فرعي	الارصاد الجوية
	101	برنامج	الادارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
026		وزارة	**السياحة والصناعة التقليدية**
	102	برنامج	السياحة
	01	برنامج فرعي	سياسة و ترقية السياحة
	02	برنامج فرعي	دعم المشاريع السياحية
	103	برنامج	الصناعة التقليدية و الحرف
	01	برنامج فرعي	توجيه وتأطير تطوير الصناعة التقليدية والحرف
	02	برنامج فرعي	ترقية وتحسين أداء الفاعلين
	104	برنامج	الادارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
027		وزارة	**الصحة**
	105	برنامج	الوقاية والعلاجات
	01	برنامج فرعي	الوقاية والعلاجات
	106	برنامج	التكوين في مجال الصحة
	01	برنامج فرعي	التكوين وتعزيز المهارات
	107	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
028		وزارة	**العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي**
	108	برنامج	المفتشية العامة للعمل
	01	برنامج فرعي	تصميم و تنظيم تشريعات العمل
	02	برنامج فرعي	التسيير الإداري و المالي
	109	برنامج	تدعيم وتطوير التشغيل
	01	برنامج فرعي	الولوج إلى سوق التشغيل
	02	برنامج فرعي	أجهزة التشغيل
	110	برنامج	نظام الحماية الاجتماعية
	01	برنامج فرعي	تنفيذ سياسة الضمان الاجتماعي
	02	برنامج فرعي	دعم نظام الضمان الاجتماعي
	111	برنامج	الادارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية		محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية
029		وزارة	**العلاقات مع البرلمان**
	112	برنامج	متابعة العمل البرلماني
	01	برنامج فرعي	تعزيز العلاقات بين الحكومة والبرلمان
	02	برنامج فرعي	دراسة النصوص التشريعية والتنظيمية.
	113	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
030		وزارة	**البيئة والطاقات المتجددة**
	114	برنامج	البيئة و التنمية المستدامة
	01	برنامج فرعي	البيئة الحضرية والصناعية
	02	برنامج فرعي	التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية
	03	برنامج فرعي	تربية و توعية بيئية
	115	برنامج	الطاقات المتجددة
	01	برنامج فرعي	الطاقات المتجددة الغيرموصولة بالشبكات
	116	برنامج	الادارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
031		وزارة	**الصيد البحري والمنتجات الصيدية**
	117	برنامج	الصيد البحري
	01	برنامج فرعي	تطويرأنشطة الصيد البحري
	02	برنامج فرعي	تطوير البنى التحتية و الصناعة المرتبطة بالصيد البحري
	118	برنامج	تربية المائيات
	01	برنامج فرعي	تطويرأنشطة تربية المائيات
	02	برنامج فرعي	تطويرالبنى التحتية و الصناعة المرتبطة بتربية المائيات
	119	برنامج	مراقبة الأنشطة و نوعية منتجات الصيد البحري و تربية المائيات
	01	برنامج فرعي	مراقبة أنشطة الصيد البحري و تربية المائيات
	02	برنامج فرعي	مراقبة صحة الأوساط و نوعية المنتجات للصيد البحري و تربية المائيات
	120	برنامج	الادارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الاداري
032		وزارة	**الصناعة الصيدلانية**
	121	برنامج	تنمية و تطوير الصناعة الصيدلانية
	01	برنامج فرعي	ضبط السوق
	122	برنامج	الادارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
033		وزارة	**وزارة الاقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة**
	123	برنامج	ترقية اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المقاولاتية
	01	برنامج فرعي	ترقية اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة
	02	برنامج فرعي	ترقية المقاولاتية و الابداع
	124	برنامج	الإدارة العامة
	01	برنامج فرعي	تسيير الوزارة
	02	برنامج فرعي	الدعم الإداري
500		هيئة	**المجلس الشعبي الوطني**
	125	برنامج	التشريع ومراقبة عمل الحكومة
	01	برنامج فرعي	النشاط البرلماني للمجلس الشعبي الوطني
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية		محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية
501		هيئة	**مجلس الأمـة**
	126	برنامج	التشريع ومراقبة عمل الحكومة
	01	برنامج فرعي	النشاط البرلماني لمجلس الأمة
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة
502		هيئة	**المحكمة العليا**
	127	برنامج	رقابة وتقويم الأحكام القضائية وتوحيد الاجتهاد القضائي
	01	برنامج فرعي	النشاط القضائي
503		هيئة	**مجلس الدولة**
	128	برنامج	ضبط عمل القضاء الإداري والاختصاص الاستشاري
	01	برنامج فرعي	ضبط النشاط القضائي الإداري
	02	برنامج فرعي	المهام الاستشارية المتعلقة بمشاريع النصوص القانونية
	03	برنامج فرعي	الإدارة العامة
504		هيئة	**المجلس الأعلى للقضاء**
	129	برنامج	استقلالية القضاء
	01	برنامج فرعي	تسيير دورات المجلس
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة
505		هيئة	**المحكمة الدستورية**
	130	برنامج	المحكمة الدستورية
	01	برنامج فرعي	مراقبة دستورية القوانين والانتخابات.
	02	برنامج فرعي	البحث وترقية الثقافة الدستورية.
	03	برنامج فرعي	الإدارة العامة
506		هيئة	**مجلس المحاسبة**
	131	برنامج	الرقابة على الممتلكات والأموال العمومية
	01	برنامج فرعي	التدقيق والحكم على حسابات التسيي
	02	برنامج فرعي	مراقبة نوعية التسيير وتنفيذ قانون المالية وتقييم البرامج العمومية
	03	برنامج فرعي	الإدارة العامة
507		هيئة	**السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته**
	132	برنامج	الوقاية من الفساد ومكافحته
	01	برنامج فرعي	التكوين والتحسيس والوقاية من الفساد ومكافحته
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة
508		هيئة	**السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات**
	133	برنامج	تنظيم ومراقبة العملية الانتخابية والاستفتائية
	01	برنامج فرعي	تحضير والاشراف على سير العملية الانتخابية والاستفتائية ومراقبتها
	02	برنامج فرعي	المراجعة العادية للقوائم الانتخابية
	03	برنامج فرعي	الإدارة العامة
509		هيئة	**المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**
	134	برنامج	الحوار والتشاور والتقييم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
	01	برنامج فرعي	إبداء الآراء والتوصيات للسلطات العمومية
	02	برنامج فرعي	إعداد التقارير والدراسات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية
	03	برنامج فرعي	الإدارة العامة
510		هيئة	**المجلس الأعلى الإسلامي**
	135	برنامج	ترقية التعاليم الدينية الإسلامية
	01	برنامج فرعي	تشجيع وترقية الاجتهاد
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة
511		هيئة	**المجلس الأعلى للّغة العربية**
	136	برنامج	ترقية وتعميم اللّغة العربية
	01	برنامج فرعي	ترقية اللّغة العربية
	02	برنامج فرعي	تعميم اللّغة العربية
	03	برنامج فرعي	الترجمة من وإلى اللّغة العربية

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج و البرامج الفرعية	محفظة البرامج / البرامج و البرامج الفرعية	
	04	برنامج فرعي	الإدارة العامة
512		هيئة	**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**
	137	برنامج	حقوق الإنسان
	01	برنامج فرعي	حماية وترقية حقوق الإنسان
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة
513		هيئة	**الأكاديمية الجزائرية للعلوم و التكنولوجيات**
	138	برنامج	ترقية التنمية الوطنية المستدامة بالعلوم والتكنولوجيات
	01	برنامج فرعي	الاستشارة والخبرة في مجالي العلوم والتكنولوجيا
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة
514		هيئة	**المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات**
	139	برنامج	تطوير البحث العلمي والتكنولوجي
	01	برنامج فرعي	نشاط المجلس
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة
515		هيئة	**المرصد الوطني للمجتمع المدني**
	140	برنامج	ترقية المجتمع المدني
	01	برنامج فرعي	ترقية نشاط المجتمع المدني
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة
516		هيئة	**المجلس الأعلى للشباب**
	141	برنامج	ترقية الشباب
	01	برنامج فرعي	نشاطات المجلس
	02	برنامج فرعي	الإدارة العامة

(*) سيتم تثبيت هذه الهيكلة مع نهاية مناقشات الميزانية، مع الأخذ بالإعتبار خاصة للتشكيل الحكومي الجديد.